http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1515) السنة السادسة - الأحد (24) أيار 2009

لارتكابها الارهاب البيئي

بيئة ذي قار تقاضي المصفى النفطي .. وتعتزم مقاضاة 10 مؤسسات حكومية اخرى

الناصرية / حسين العامل

رفعت مديرية بيئة ذي قار دعوى قضائية امام محكمة استئناف ذي قار الاتحادية ضد مصفى ذي قار النفطي فيما تعتزم رفع عشر قضايا اخرى بحق مؤسسات حكومية تسببت باضرار كبيرة لمصادر المياه والتربة والهواء وهو ما يطلق عليه الارهاب البيئي .

وقال مدير بيئة ذي قار المهندس راجي نهيمة منشد للمدى:

بعد ان لمست مديرية بيئة ذي قار عدم التزام المؤسسات الحكومية والاهلية بالشروط والمتطلبات البيئية رغم فرض عقوبة الانذار والغرامات بحقها لجأت الى القضاء لمقاضاة المتسببين بالتلوث البيئي واضاف: فقد باشر المشاور القانوني في مديرية البيئة وبعد استحصال موافقة وزارة البيئة برفع دعوى قضائية بحق مصفى ذي قار النفطي وفق احكام المادتين ٢٠ و٢٢ من قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٣ لسنة ١٩٩٧ مشيرا الى ان المصفى المذكور واصل رمي مخلفاته الصناعية السائلة المشبعة بالدهون باتجاه الاراضي الزراعية المجاورة رغم انذاره وفرض الغرامات المالية بحقه ولمدة ثلاث سنوات.

وتتسبب المخلفات الصناعية المشبعة بالزيوت باضرار كبيرة للاراضي الزراعية ومصادر المياه الجوفية فهي لم تجعل الاراضي الزراعية ومصادر المياه غير صالحة فقط وانما تعقد عملية معالجتها مستقبلا .

وأشار مدير بيئة ذي قار الذي وجهت دائرته في وقت سابق نحو ٢٥ انذاراً للنشاطات الصناعية والزراعية والخدمية الاهلية والحكومية التي تسببت بالتلوث البيئي الى اعتزام المديرية رفع دعاوى قضائية مماثلة على عشر مؤسسات حكومية اخرى كانت قد فرضت عليها غرامات مالية ولم تلتزم بتحسين الشروط البيئية .

وكانت مديرية بيئة ذي قار قد قامت بفرض غرامات مالية قدرها ٢٥٠ الف دينار شهريا على شركة اور العامة ومعمل النسيج ومديرية مجاري ذي قار ودائرة الصحة ومحطة الطاقة الحرارية ومصفى ذي قار النفطي وخمسة من معامل الطابوق فضلا عن غلق معملين للطابوق وذلك لمخالفتهما الشروط والمتطلبات البيئية وعدم التزامهما بقانون حماية وتحسين البيئة .

واكد المصدر عدم التزام معظم الانشطة الزراعية والصناعية والخدمية بالمتطلبات البيئية وقال "لقد لمسنا عدم استجابة حقيقية من المؤسسات الحكومية ما عدا مديرية ماء ذي قار التي بتعاونها تجنبنا مخاطر الاصابة بمرض الكوليرا العام الماضي وتمكنا من تخفيض نسبة التلوث في مياه الشرب من ٦٧٪ الى ٢٥٪ ودعا مدير بيئة ذي قار المؤسسات التي تشترك في تلويث الهواء والتربة ومصادر المياه الى الاسهام بتحسين الواقع البيئي في المحافظة عبر الالتزام بالشروط والمتطلبات البيئية وانشاء وتاهيل وحدات المعالجة للمخلفات الصناعية والزراعية والخدمية التي تتسبب بتلوث الماء والهواء والتربة . وغالبا ما تقوم المؤسسات الصناعية والمؤسسات الخدمية بالتخلص من مخلفاتها المشبعة بالزيوت والملوثات الكيميائية والمياه الاسنة عبر رميها في نهري الفرات والغراف او الاراضي الزراعية المجاورة من دون ان تقوم بمعالجتها .

وكانت مديرية بيئة ذي قار قد الزمت في وقت سابق نحو ٢٠ معمل طابوق بتركيب منظومة الحرق الآلي للتقليل من اضرار ثاني اوكسيد الكاربون الناتج عن عملية الاحتراق التي تصاحب عملية تصنيع الطابوق .

وتتوزع في محافظة ذي قار نحو ٣١ معمل طابوق تعمل معظمها بمنظومة الحرق الالي .

1200 مريض يعيشون وراء القضبان في مستشفى الرشاد

بغداد/ وكالات

بجوار مركز التأهيل الصغير بمستشفى الرشاد للامراض النفسية على اطراف مدينة الصدر يقف احد المرضى لسماع دروس سريعة في مجال العلاج بالموسيقى والفنون . لكن الحارس الطبي ينهره ويطرده ويدخله عنوة ردهة المرضى. هذا المركز الصغير يستوعب اقل من ١٠٠ مريض في حين يوجد اكثر من الف مريض .

يقول الاطباء النفسيون ان الحرب والعنف كانا لهما اثر كبير على الصحة العقلية للشعب العراقي برمته. من هنا كان هناك ارتفاع ملحوظ في اعداد حالات الاضطرابات الذهنية والنفسية في كافة انحاء البلاد . ويضيف الاطباء : ان البلد تعداده ٣٠ مليون نسمة ، فيه ٧٠ طبيبا نفسيا فقط.

وراء القضبان

هاجوب واحد من ١٢٠٠ مريض يعيشون وراء القضبان في مستشفى الرشاد، وهو المصحة الوحيدة التي تقدم الرعاية الصحية لمن يعانون من أمراض عقلية ونفسية في العراق.

على طول الممرات في مستشفى الرشاد، تبقى الأقفال الغليظة معلقة على الأبواب المعدنية في المبنى ذي النوافذ المحصنة جميعها بقضبان من الحديد.

وفي الباحة الخارجية لأحد أجنحة المستشفى، يفترش العشرات من الرجال الأرض وينتظرون وجبة الغداء.

يصل الطعام في أوعية وقدور معدنية كبيرة، فينهض الرجال الواحد تلو الآخر ليملأ كل منهم صحنه الورقي بغرفة من الأرز وأخرى من حساء العدس، ويعودوا بها ليجلسوا على الأرض من جديد، حيث تختفي الكراسي والطاولات من المكان. يقول أحد المرضى، واسمه قاسم: "إن الطعام فظيع وهو غير كاف."

حياة "سيئة"

إن الإهمال هو المشكلة الأكبر. فعشرة بالمائة فقط من المرضى تقوم عائلاتهم بزيارتهم. وهؤلاء (أي العائلات) يأتون إلى هنا، ولكن لا يريدونهم أن يعودوا معهم إلى البيت

وكان قاسم يعمل مترجما مع القوات البريطانية في البصرة، إلا أنه يقول الآن "إن الحياة سيئة، لا بل سيئة للغاية."

ست سنوات من الحرب في العراق كانت كفيلة بتدمير النظام الصحي في البلاد بشكل كامل تقريبا، إذ دفع القتال آلاف الأطباء إلى الهروب، وخلّف وراءه مستشفيات بلا دواء ولا تجهيزات.

وفي بلد يسيطر فيها على البشر هاجس النجاة والبقاء على قيد الحياة، ترى كيف يتم إسقاط أولئك الذين يعانون من الأمراض والاضطرابات العقلية من قائمة الأولويات.

يعاني معظم المرضى في مستشفى الرشاد من مرض انفصام الشخصية المزمن (الشيزوفرينيا)، ويقول الأطباء إن حوالي نصف المرضى يمكنهم العيش في منازلهم. إلا أن الحرب ووصمة العار التي تلاحقهم في العراق بسبب مرضهم تدفعانهم إلى البقاء في المستشفى.

يقول الطبيب النفسي سعد جويد: "إن الإهمال هو المشكلة الأكبر. فعشرة بالمائة فقط من المرضى تقوم عائلاتهم بزيارتهم. وهؤلاء (أي العائلات) يأتون إلى هنا، ولكن لا يريدونهم أن يعودوا معهم إلى البيت."

ويضيف جويد قائلا: "الغالبية الساحقة من المرضى لا يوجد لديهم أحد على الإطلاق."

ويغمغم أحد المرضى، واسمه سعد، ببضع كلمات يقول فيها: "لقد قامت عائلتي بطردي، ومجتمعي يلفظني ولا يقبلني، ونحن هنا في سجن."

محاصرة المستشفى

ومع اشتداد حركة التمرد في البلاد ومحاصرة المستشفى وسط دائرة القتال، فر طاقم الموظفين وتعرض المبنى للسلب والنهب، كما لاذ المئات من المرضى بالفرار أيضا.

يحاول هاجوب أن يجود بما تسعفه به ذاكرته عما حدث بعدها، إذ يقول: "لقد بقيت، وكان المكان مخيفا، مخيفا حقا. فقد هاجمنا الناس من الخارج ونحن داخل المستشفى."

وقد تم العثور على بعض المرضى هائمين على وجوههم في شوارع المدينة، وقد تمكن الجيران من إعادة بعضهم إلى المستشفى، لكن البعض لم يعودوا بعدها أبدا."

تقول رغد سرسم، وهي طبيبة نفسية تعمل في مستشفى الرشاد: "كانت هذه منطقة حرب، وبالتالي هربنا من المستشفى للنفاذ بجلدنا."

مخاوف

إلا أن الدكتورة سرسم عادت الآن إلى عملها. لكن، وعلى الرغم من التحسن الذي شهده الوضع الأمني في البلاد، فما زال الوضع خطيرا بالنسبة للعديد من زملائها وزميلاتها إلى درجة تمنعهم من العودة إلى عملهم. فهنالك سبعة أطباء الآن يديرون المستشفى بأكمله.

نعود إلى الدكتور جويد الذي يقول لنا: "لدينا أخصائي أمراض جلدية واحد فقط وهو يشرف على أكثر من ألف مريض. فلنا أن نتصور ما الذي سيكون عليه أمر الاعتناء بكل هذا العدد الكبير من المرضى وتقديم الرعاية لهم."

علاج نفسي

يقول الدكتور عماد عبد الرزاق، المستشار الوطني لشؤون الصحة العقلية في وزارة الصحة: "سوف يرتفع الطلب على العلاج النفسي، إذ أن الشعب بصدد هضم واستيعاب ما حدث عبر السنوات الماضية، كما أنه يحاول التأقلم والتكيف مع تلك التطورات."

ويشمل عمل الدكتور عبد الرزاق إعداد برنامج جديد يرمي إلى إقامة مراكز للرعاية الصحية والنفسية في المستشفيات في عموم البلاد.

ويضيف الدكتور عبد الرزاق بالقول: "ليس الطب النفسي بتلك المهنة التي تجتذب الناس هذه الأيام، فالشباب يفضلون الذهاب إلى الجراحة أو طب الأسنان، حيث يكون من السهل عليهم جني الأموال."

ولكن حتى وإن تم إنشاء مراكز جديدة، فهي من غير المحتمل أن تغير واقع الأمر كثيرا بالنسبة لمرضى مستشفى الرشاد.

تقول الدكتورة سرسم: "المشكلة هي أن معظمهم (أي المرضى) ما زالوا هنا منذ وقت طويل، وقد تجاوزوا نقطة إمكانية التماثل للشفاء." ويسيطر على طاقم وموظفي مستشفى الرشاد هذه الأيام هاجس السعي لتلبية الاحتياجات الأساسية للمستشفى، من قبيل نقص الأدوية والمعدات والطعام، وهم أيضا بحاجة ماسة إلى برنامج تأهيل للمرضى.

يقول هاجوب: "إن مستشفانا جيد، لكن الحياة قاسية." ومرض هاجوب الآن آخذ بالانحسار، إذ يقول طبيبه إن بإمكانه أن يغادر المستشفى فيما لو كان لديه منزل يمكنه الذهاب إليه.

إلا أن هاجوب لن يغادر، فمستشفى الرشاد هو المكان الذي سيبقى فيه.

باحثان يؤكدان أهمية خلق بدائل جديدة في صناعة تغذية الدواجن

واسط/ حامد المياحي

نظمت كلية الزراعة في جامعة واسط ندوة علمية حول البدائل المقترحة للتغذية في صناعة الدواجن في العراق ، بأعتبارها من الصناعات التي تضررت في العراق نتيجة الحروب الطويلة والحصار القاسي للبلد والتحول السياسي الجذري الذي حصل فيه ،،ما أنهك هذه الصناعة التي تتسم بأهميتها للمواطن باعتبارها تمس حياته الغذائية المستمرة.

اكد ذلك عبد المؤمن الهلالي مسؤول وحدة الاعلام في الكلية وقال ان الندوة التي حضرها عميد كلية الزراعة الدكتور/ جمال ناصر وعدد من الأساتذة والباحثين والمهتمين بجانب تطوير صناعة الدواجن ، تناولت واقع هذه الصناعة بعد أن أصاب هذا العامل المؤثر الخلل المباشر ومن أهمها مخلفات عصير الدبس ومخلفات عصير الشعير والذرة الصفراء من اجل خلق بدائل وعدم الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة والتي تكون تكلفتها أكثر وبالتالي التخفيف من كاهل المواطن.

واضاف ان الباحث محمد علي مكي جاسم ، احد اساتذة كلية الزراعة اكد أهمية خلق بدائل جديدة وتطوير التقنيات المتبعة في صناعة الدواجن وإتباع الطرق الصحية والعلمية في هذا المجال وعدم استخدام المنشطات التي غالبا ما تضر بصحة الإنسان عند تناوله للحوم الدواجن المختلفة وأشار إلى ضرورة خلق بدائل من الإعشاب الطبية بدلا من ذلك واستخدام طرق التكاثر المتطورة ولاسيما التلقيح الاصطناعي غير المكلف والسريع الإنتاج.

واشار الهلالي الى ان المحاضرة الثانية كانت تحت عنوان التقنيات الحديثة في صناعة الدواجن في العراق التي ألقاها الباحث حكيم سلطان عبد الذي تطرق إلى أن التطورات الأخيرة التي حصلت في الاقتصاد العالمي ، والتأثيرات السلبية للازمة الاقتصادية على الكثير من بلدان العالم . جعلت من الضروري التفكير في أيجاد البدائل الاقتصادية المناسبة التي يمكن إن تعوض حجم النقص الذي حصل في واردات أغلب دول العالم. وعلية فان الاعتماد على اقتصاد أحادي الجانب في تمويل ميزانية الدول يعتبر من الأخطاء الاقتصادية الكبيرة ، لذا ينبغي التفكير بما يمكن الاعتماد عليه في تنمية اقتصاد البلد وبما إن العراق واحد من البلدان التي أصابها الضرر الكبير من هذه التغيرات الاقتصادية وعليه يتطلب الأمر من الجهات ذات العلاقة إيجاد البدائل المناسبة للتخلص من شكل الاقتصاد ألريعي والذي يعتمد على مورد واحد في تغذية المشاريع الاقتصادية في البلد وترك القطاعات الأخرى والتي منها القطاع الزراعي والذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية التي يعتمد عليها في كثير من البلدان العربية في التنمية الاقتصادية وله دور رئيسي في توفير الغذاء للمجتمع وزيادة الدخل القومي وتوفير المواد الأولية للقطاع الصناعي. حيث يعمل على توفير المواد الغذائية (البيض واللحم) لغرض الاستهلاك البشري والتي تمتاز بقيمتها الغذائية العالية مقارنة ببعض الأغذية البشرية وتمتازا لدواجن عن غيرها من الحيوانات المز رعية بقابليتها على سرعة تحويل الأعلاف إلى إنتاج مفيد إضافة إلى ذلك قصر دورة رأس المال وتطور أساليب تربيتها لذا فان تربية الدواجن في الوقت الحاضر حظيت بتغيرات سريعة في أنظمة التربية والإنتاج والتوصل إلى الكثير من المبتكرات الحديثة فيما يخص زيادة الإنتاج والإنتاجية وطرق العناية بالطيور وكذلك التوصل الى المضادات واللقاحات المتطورة التي من خلالها يمكن تقليل حجم الإصابة وزيادة نسبة الإرباح التي يحصل عليها المربي.

الأمر الذي يتطلب إدخال أخر ما توصل إلية العلم من ايجابيات في صناعة الدواجن بما يتلاءم ونوعية الطيور والحقول والإنتاج وطرق التربية . فان الإرشاد الزراعي نظام تعليمي مؤسسي يهدف بصورة مباشرة إلى تطوير قدرات المربي ورفع مستواه الاقتصادي ، إما الهدف الرئيسي للإرشاد الزراعي على المستوى الوطني يتمثل في الإسراع بعملية التنمية الزراعية بمناهجها الأفقية والعمودية من خلال وضع برامج تهدف إلى زيادة الإنتاجية بصورة مستمرة، إذ يعتبر الإرشاد البيطري واحداً من الفروع المهمة للإرشاد الزراعي والذي يختص بالتعامل مع مربي الثروة الحيوانية بصورة عامة ومربي الدواجن بصورة خاصة ،لذا فان الاستخدام الواعي والحكيم للموارد المتاحة يؤدي إلى تحسين إنتاجية حقول الدواجن.

30 مليون نسمة مقابل 70 طبيبا نفسانياً فقط

لننكن منصفين

رعد شاكر

...وآخرون من داخل العملية السياسية يتصيدون أخطاء وإخفاقات الشركاء المنافسين أو (الأخوة الأعداء) وهؤلاء غالبا ما يضبطون مواعيد الجلد على ساعة الأزمات السياسية المتواترة القائمة منها حقا والمفتعلة ، أما أقسى وأنشط الجلادين في هذا المجال فكانت وسائل الإعلام التي تتوفر على أكثر من ذراع كما الآلهة الهندية (شيفا). لاشك أن الجهاز الحكومي ، وعلى وجه الخصوص تخته القيادي ، يستحق كل ذلك الجلد وأكثر، لا لفشله في تنفيذ المهام الموكلة اليه حسب وإنما لسوقه تبريرات جلها غير مقنعة عن أسباب قصور الأداء تثير في الغالب حفيظة المواطنين المتضررين . ولكن دعونا نتساءل كم من هؤلاء المتضررين أبدى ولو قدرا ضئيلا من التعاون وتحمل ولو جزءا يسيرا من المسؤولية عبر أحترامه القانون والتزامه النظام وحفاظه على المال العام ؟ بل وكيف يساهم المواطن دون أن يتعمد تخريب المنجز او تعطيل انجاز الخدمة عبر التزامه جانب الحياد وصمته السلبي على ما يراه من سلوك تخريبي يصدر عن مواطنين آخرين ؟ دائما ما نجلد البلديات حين تتراكم النفايات في أزقتنا وشوارعنا وساحاتنا (اليس الوطن للجميع)ونرجمها بالشتائم حين نختنق بالغبار المتطاير من الجزرات الوسطية الجرداء

ونسوط موظفي الدوائر التي يتزاحم على أبوابها المراجعون ونشتم المرتشين والمفسدين

ونشكو انقطاع جريان ماء الحنفية .. وتكرار أنطفاء التيار الكهربائي خلال ساعات الحصة المقررة لمناطقنا ضمن جدول القطع المبرمج . وغير هذا الكثير الكثير..

صحيح أن واجب الدوائر الخدمية تقديم الخدمات وإدامتها . ولكن أيضا من واجب المواطن أن يشارك بشكل فاعل في الحفاظ على مستلزمات وأدوات هذه الخدمات والمساهمة في تحسينها قدر ما يستطيع او – وهذا أضعف الأيمان – أن يكتفي بالأفادة منها دون ان يخرب أو يساهم عبر لا مبالاته في تخريبها .

فما ذنب البلديات في تبعثر النفايات حين يقوم المواطن بسرقة حاويات النفايات البلاستيكية من الشارع بعد إفراغ محتوياتها على الأرض ؟

ولماذا نشتمها حين تغلفنا سحب الغبار المتصاعدة من الجزرات الوسطية بعد أن جردها المواطن من شتلات الأشجار والزهور التي زرعتها (الحكومة المستضعفة) وإمعانا في تصحيرها يقود بعض المواطنين الملتحين مواشيهم لرعي ما تبقى من حشيشها المشاع. لم نتذمر من المرتشين ونحن نتحايل لدفع الرشا لتسريع إنجاز معاملة مشروعة او غير مشروعة ونتوسط عند هذا وذاك لنحرج المسؤول ول (نضرب السره) وليذهب طابور المراجعين الملتزمين بالنظام الى الجحيم ؟

نتهم الحكومة بتقصيرها في دعم عملنا الزراعي .. وما أن نستلم الأسمدة والمكائن الزراعية والمعدات الأخرى بأسعار مخفضة جدا كونها مدعومة بمبالغ كبيرة من المال العام حتى نسارع – بدل أستغلالها في عمليات الأنتاج الزراعي – الى بيعها في السوق التجارية لتحقيق ارباح غير مشروعة

كم منا يحرص على إصلاح حنفيته المعطلة ليمنع تسرب الماء الصافي الى المجاري او يستحرم غسل سيارته بماء الأسالة المعالج بالشب والكلور، متخذا من رصيف الشارع الذي كلف رصفه ملايين مؤلفة من المال العام مكانا لغسل وتشحيم وتبديل دهن سيارته الشخصية .وإذا تهشم وأنخسف الرصيف (يطبه مرض).

ما عدد الذين يلتزمون بترشيد أستهلاك الكهرباء ؟ .. ويسارعون لأطفاء المصابيح الفائضة عن الحاجة ؟ ولا يستسيغون سحب خطوط تغذية إضافية بالسرقة من حصة المنطقة المجاورة ؟ وهناك من يقوم بربط جهاز مكيف الهواء بطريقة (الجطل) دون المرور بمقياس استهلاك الكهرباء واصفا عمله بالشطارة !!

وفوق هذا وذاك نستقبل قوائم جباية أجور الخدمات بالشتائم والسباب واتهام الحكومة بسرقة جيوبنا .. هذا إذا ما دفعنا بعض تلك الأجور او الديون المستحقة للدولة .

قبل أن نجلد موظف الحكومة على سوء أدائه .. لنكن منصفين ، ولنراجع ونحاسب أنفسنا ونرى مقدار ما نمتلك من حس المواطنة.

ست سنوات وجهاز الدولة الحكومي يجلد بلا رأفة من قبل الجميع ، مواطنون متذمرون من فقدان بعض الخدمات الأساسية ورداءة المتوفر منها على شحته ، قوى من خارج العملية السياسية بعضها يهول الأمور لغرض في نفسه جاعلا من الحبة قبة كما يقول المثل والبعض الآخر ينتقد بحسن نية آملاً الإصلاح،